عقب تراجع الجرام إلى 9600 ريال

الطلب على الذهب يتزايد في الأسواق المحلية والعرض في أدنى مستوياته

،، عكس تراجع أسعار الذهب في الأسواق الدولية نفسه على السوق اليمني اذا تراجع سعر الجرام 21 خليجي من 10500 ريال إلى 9600 ريال مستقراً عند هذا المستوى منذ أربعة أسابيع لكن اللافت في المشهد تراجع العرض وتزايد الطلب بشكل ملفت ،ولأول مرة يضطر أصحاب محلات الذهب والمجوهرات لشراء الذهب من السوق المحلي بزيادة نحو 100 ريال (نصف دولار تقريبا) في الجرام عن السعر في السوق الدولية نظرا لانخفاض العرض بشكل كبير .

استطلاع/أحمد الطيار

بين الأخ يحيى مثنى نائب رئيس جمعية الصاغة والذهب اليمنية صاحب مثنى للذهب والمجوهرات أن السوق المحلية تعاني شحة من العرض عقب تراجع الأسعار بنسبة 7% تقريبا حيث تزايدت حركة الشراء من السوق من قبل الزبائن مستفيدين من الانخفاض الهائل الذي الم بالذهب على المستوى العالمي طيلة الأسابيع الأربعة الماضية.

التطلع للربح

تتركز حركة السوق حاليا كما يشير أصحاب الذهب والمجوهرات على عمليات الشراء فقط فالزبائن متلهفون لشراء الذهب بشكل مرتفع وعلى النقيض تنعدم حركة العرض من قبلهم ويشير ظافر المسوري من دبي للمجوهرات إلى أن انخفاض الأسعار عالميا أدت لانخفاض الأسعار محليا وهذا قاد الكثير من رؤوس الأموال والأسر للشراء طمعا في تحقيق أرباح مستقبلية عند عودة الأسعار لما كانت عليه قبل يناير الماضي والذي بلغت فيه الأونصة عالميا عيار 21 إلى 1680 دولارا وتراجعت إلى أن وصلت إلى 1560 دولارا وهذا اثر في نفوس الناس حيث تزايد الأقبال على الشراء من قبلهم وبالتالي احدث ضغطا على المحلات والتي وجدت نفسها تبيع ولاتستطيع التعويض محليا سوى بالاستيراد من الخارج.

استقرار

يبدى أصحاب الذهب والمجوهرات تخوفهم من تراجع المخزون لدى محلاتهم خصوصا عقب تزايد الطلب على المعدن النفيس من الداخل استفادة من سعره المنخفض ويشير محسن الناشري صاحب محل القمر للذهب إلى أن الزبائن يأتون للمحلات للشراء فسعر الجرام مابين 9700-9400 ريال وهذا بفضل تراجعه من 10700 ريال خصوصا للكثير من الأنواع التركية والسنغافورية والبحرينية .

اغلى من السعر العالمي

من المفارقات العجيبة في سوق الذهب المحلي هو تفرده بسعر اغلى من السعر العالمي للجرام عند الشراء كما يقول فضل الاكوع من مجوهرات النورس حيث أن أصحاب المحلات يدفعون بالزبائن للبيع من خلال إغرائهم ببعض الفوارق السعرية والتي تصل في الجرام مابين 150-100 ريالا لدفع الزبائن للبيع رغم أن السعر العالمي يحتم عليهم أن لا يتهوروا بهذا الفارق وينوه بأن أصحاب المحلات يشترون الجرام حاليا بأغلى من سعر السوق العالمي بما يعادل نصف دولار تقريبا خصوصا من العائدين لليمن من الخارج وأيضا من بعض المستوردين أملا في إحداث نوع من الحركة في السوق ،الأمر الذي يكشف عن تدني الأرباح بشكل ملحوظ.

تجارة

تعتبر تجارة المجوهرات والذهب نشاطا اقتصاديا مميزا في اليمن تعكسه قيمة إنتاجها البالغ 15 مليارا و889 مليون ريال وهذا النشاط يشغل 1247 منشآة يعمل بها 1933 عاملا وقد حقق قيمة مضافة بقيمة 14 مليارا و104 ملايين ريال أما فائض التشغيل فوصل إلى 11 مليارا و811 مليون ريال .

لكن اللافت أن اليمن دولة غير منتجة للذهب لهذا فهي تعتمد على الواردات في تغطية احتياجات السوق لديها وحسب الإحصاءات الرسمية فقد استوردت بلادنا في 2011م 9 كيلوجرام ونصف بقيمة 107 ملايين ريال من الأمارات العربية المتحدة .

خبراء يوصون بإجراء تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار

دعا خبراء اقتصاد إلى ضرورة اجراء تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية وتعديل القوانين لرفع وتيرة الاعمال وخلق بيئة جاذبة للاستثمار ، مؤكدين اهمية تطوير اداء القطاعين العام والخاص من خلال العمل على تنفيذ خطط تطويرية واسعة تضع الاقتصاد الوطني في الطريق الصحيح للنهوض بعد الأزمة الطاحنة التي لحقت به خلال الفترة الماضية، موضحين أهمية انتهاج القطاع الخاص لمبادئ الحوكمة التي تعتبر مكونات أساسية لتطوير الشركات ومؤسسات الأعمال في اليمن لكي تكون قادرة على البقاء والاستمرارية والمساهمة في التنمية الاقتصادية .

محمد راجح

وشددوا على أهمية الحوكمة بصورة رئيسية للمحافظة على المال وتنميته والفصل ما بين الإدارة والملكية توضح بشكل جلي دور التنفيذيين والمالكين للأنشطة وهذه من الأشياء التي ترتقي بمستوى التخطيط ووضع الرؤى المتكاملة للأعمال.

كما تعتبر مختلف المبادئ المتمثلة بالشفافية والمساءلة والإنصاف ركائز اساسية في هذا الاتجاه، ويرى الخبير في إدارة الأعمال الدكتور علي الحبشي أن الاقتصاد اليمني يعتمد على العاملين فيه، وإذا أدرك هولا العاملون أهمية المبادئ والركائز الأساسية في تطوير بيئة الأعمال فسنجد الاقتصاد الوطني ينهض بشكل مناسب.

أما إذا كان هناك تجاهل لمثل هذه الأمور والمتغيرات بطبيعة الحال سيكون هناك صعوبات عديدة تواجه الاقتصاد اليمني.

ويشير الحبشي إلى أهمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص خلال الفترة القادمة، حيث لا يمكن أن يعمل الطرفان في الحكومة والقطاع الخاص بمفردهما وهناك مسئوليات مشتركة لكل طرف، فالدولة تتحمل مسئوليات تطوير التشريعات والقوانين وخلق بيئة آمنة للأعمال، وهناك مسئوليات ومشاريع كبيرة تنتظر القطاع الخاص ولهذا فأن الشراكة مسألة حتمية للفترة القادمة.

ضرورة

بحسب الدكتور الحبشي فإن الاقتصاد الوطني يعاني في الوقت الراهن نتيجة الأزمة التي مرت بها البلاد ولا يزال هناك حاجة ملحة لإجراء تغييرات متعددة في البنية الاقتصادية وتعديل القوانين لرفع وتيرة الأعمال في البلاد بالإضافة إلى أهمية إحداث أمن واستقرار ليشعر المستثمرون وقطاع الأعمال والقطاع الخاص سواء المحلي أو الاستثمارات الخارجية أنهم يعملون في بيئة آمنة.

وأضاف أن اليمن بلد خام ولديها إمكانيات هائلة وتمتلك ثروات طبيعية وبشرية ومواد خام وهناك افتقاد لمشاريع البنية التحتية التي تساهم في استغلال هذه الموارد.

ويقول: إذا ما عملت الحكومة على تهيئة البيئة الآمنة للاستثمارات سيكون هناك حراك كبير في كل الجوانب تستفيد منه مختلف القطاعات التجارية والاقتصادية.

أيضا يجب أن نتنبه إلى أن هناك توجه عالمي لمساعدة اليمن وينبغي ان يستغل هذا التوجه بأفضل ما يمكن من خلال التوظيف الأمثل للموارد بشكل مثالي وصحيح.

أدوار قادمة

يؤكد الدكتور على أنه لا يوجد مناخ مناسب لكي يتيح الفرصة للقطاع الخاص لكي يقوم بدور استثماري فاعل فيها مثل القطاع الصناعي، حيث لم يتم في هذا الجانب تخصيص مناطق صناعية مناسبة حتى تحدث طفرة في الاعمال الصناعية.

ويضيف: صحيح القطاع الخاص ذو صبغة تجارية لكن لو استطاعت الحكومة أن تخلق بيئة مناسبة ومختلفة عن البيئة الحالية لا شك سيكون هناك نمو في العديد من القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي والزراعي والسمكي التي يمكن استغلالها بشكل أمثل.

ويتحدث عن العديد من الأشياء التي يمكن القيام بها، منها وضع خطط اقتصادية مناسبة لتطوير الإدارة، حيث تحتاج الدولة لخطط واضحة وإيجاد مناطق صناعية هائلة، وهيكلة القوانين وتطويرها لكي تكون قوانين مساعدة وليس قوانين معرقلة ومحبطة ،لأن الكثير من القوانين الحالية لا تساعد على خلق بيئة مناسبة للعمل.